

«معالجتها تحتاج إلى حكمة وحكمة»

أحمد الفهد: ٨ ملفات تهدد استقرار المنطقة



● أحمد الفهد

واثنى الشيخ أحمد الفهد على رئاسة خادم الحرمين لأعمال «قمة جابر» التي من شأنها أن تثرى الاجتماع، خصوصاً في ظل هذه الظروف ذات الطابع الإصني والمشاكل الجيوسياسية والاقتصادية.

وحول «قمة جابر» قال أن قادة دول المجلس أضفوا على هذه الدورة الـ ٢٧ أهمية خاصة بإطلاقها اسم سمو الشيخ جابر الأحمد أمير دولة الكويت الراحل على قمتهم.

وذكر الشيخ أحمد الفهد أن هذا الشيء ما هو إلا استمرار لمسيرة الخير في المجلس حتى الوصول إلى تحقيق الأهداف السامية التي من أجلها أنشئ المجلس، وكان للمخفور له اليد البيضاء في تأسيسه وانطلاق منظومة مجلس التعاون الخليجي.

وقال أن التكريم للراحل الكبير اتى من أشقائه وأخوانه قادة دول المجلس الذين حرصوا كل الحرص على تكريم الشخص الذي شاركهم تأسيس هذا الكيان، وحقق معهم نهضة عمرانية واقتصادية، ووفر للشعوب الخليجية الرفاهية والاستقرار الأمني رغم ما مرت به من توترات سياسية.

وأعرب الشيخ أحمد الفهد عن امله في أن تخرج «قمة جابر» بقرارات كبيرة تتماشى مع طموح قادة دول المجلس في الوحدة والتلاحم على جميع المستويات معرباً عن تمنيه للمملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين وشعبها الكريم كل النجاح في هذه الدورة المميزة من دورات منظومة العمل الخليجي المشترك.

الرياض - كونا - حدد رئيس جهاز الامن الوطني الشيخ أحمد الفهد ٨ ملفات سياسية تشكل أهم الخطوط السياسية التي تمر بها المنطقة، مشيراً إلى خطورة الوضع الذي يتطلب تعاوناً وتنسيقاً دائمين من قادة دول مجلس التعاون.

وحدد الشيخ أحمد الفهد في تصريح له كونا، اس أهم هذه الملفات السياسية وهي الملف اللبناني - اللبناني اللبناني - الغربي الذي يتعلق بملفها النووي والملف الإيراني - العراقي والعراقي - الفلسطيني - الاسرائيلي والفلسطيني - الفلسطيني.

وأضاف أن هذه كلها قضايا ساخنة تمر بها المنطقة وتحتاج إلى متابعة وحكمة وبعد سياسي للتعامل معها والخروج منها بقرارات حكيمة تساعد على فك هذه العقد والتوترات السياسية التي تدور في فلك منطقة الشرق الأوسط.

وأشاد الشيخ أحمد الفهد بخبرة وحكمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وأخوانه قادة دول المجلس وقدرتهم على تجاوز هذه القضايا والملفات وتحمل المسؤولية.

واستعرض مسيرة المجلس الـ ٢٧ عاماً وما تعرضت له من قضايا وتحديات أبرزها الحرب العراقية - الإيرانية وغزو الكويت من النظام العراقي البائد، مشيراً إلى أن المجلس استطاع تجاوز هذه القضايا بأسلوب ايجابي خرج منها أكثر قوة واعتدالاً في سياسته الخارجية.

رئيس الوزراء الأردني افتتح مؤتمر مكافحة الفساد ثامر الجابر: خطوات فاعلة ومؤثرة لمواجهة الفساد

انطلاق أعمال المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد بالأردن

وكان رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت الذي أناب عن العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني قد افتتح المؤتمر بكلمة أكد فيها أهمية أن يعمل المجتمع الدولي على مكافحة ظاهرة الفساد. وحسب من أنه «أن لم تعالج على المستويين الوطني



● ثامر الجابر

البحر الميت - كونا - قال نائب رئيس جهاز خدمة المواطنين وتقييم أداء الجهات الحكومية الشيخ ثامر الجابر أن مشاركة دولة الكويت في المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد تؤكد رغبتها في التعاون مع العالم على تنفيذ احكامه واهدافه.

وأوضح الشيخ ثامر في تصريح له كونا أن الوفد

الدولي ستتحول إلى ثقافة مجتمعية تهدد أمن المجتمعات والدول على حد سواء.

وأضاف البخيت أن التعاون الدولي وتبادل الخبرات والمعلومات وتكثيف المساعدات التقنية المتبادلة بين الدول وبين المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني أمر في غاية الأهمية وواجب إنساني لمكافحة الفساد.

وأوضح أن الفساد يقوض مبادئ الحكومة الرشيدة وأسس الحياة الديمقراطية وسيادة حكم القانون والسياسات التنموية وينفر الاستثمار ويؤدي إلى هروب رؤوس الأموال ويهدد الأمن والسلام داخل المجتمع.

وأضاف «من هذا المنطلق فإننا ننظر إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على أنها الوعاء القانوني للمكافحة الفاعلة والأداة المعول عليها للتعاون الدولي البناء».

من جانبها، القت رئيسة شعبة المعاهدات والاتفاقيات في مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات أوسا كي رسالة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي انان إلى المؤتمرين التي أكد فيها أن الفساد يعيق عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويجعل ثقة الجمهور تتضاؤل وهو يضر بحكم القانون وبالديموقراطية ويسهل عملية الارهاب والصراع والجريمة المنظمة. وأضافت الرسالة «أن الأمر موكول لكم لكي تنفذوا الاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة الفساد والجريمة، ولكي ننجح يجب أن يكون المؤتمر شاملاً في اتجاهه واسلوبه، ويتضمن كل الاطراف المعنية بمساعدة جهودكم».

الكويتي سيقدم موجزا حول التدابير المختلفة التي تتخذها الكويت على المستويين المحلي والدولي لمكافحة الفساد وتأكيد سيادة القانون والنزاهة والشفافية بما في ذلك سن القوانين التي من شأنها المساهمة في الوقاية من الفساد ومحاربه.

وأعرب عن امله في أن تتواصل الخطوات الفاعلة والمؤثرة والناجعة لمكافحة الفساد اينما وجد باعتباره «الآفة المستمرة والظاهرة التي تتفشى في المجتمعات وتسيء إلى سلامتها وأمنها وورثانها وأخلاقها».

وبين أن عقد المؤتمر يأتي استناداً إلى المادة ٦٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تقضي من بين أمور أخرى بإنشاء مؤتمر للدول الموقعة على هذه الاتفاقية من أجل تحسين قدرة تلك الدول على تحقيق الأهداف التي نصت عليها احكام مواد الاتفاقية.

وأضاف أن المؤتمر يهدف لمواجهة ظاهرة الفساد ودعم مساعي المجتمع الدولي في مكافحته وحث الدول على الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وقال أن المؤتمر سيبحث أفضل السبل لتطبيق احكام الاتفاقية على الصعيد الوطني باعتباره أول وثيقة قانونية دولية شاملة لمكافحة الفساد وتنفيذ ما نصت عليه من تدابير واجراءات لتعزيز التعاون الدولي للوقاية من هذه الظاهرة ومكافحتها والخروج باستراتيجية شاملة لمواجهةها.

ويرأس الشيخ ثامر جابر الأحمد الصباح وفداً رسمياً كويتياً يضم ممثلين عن وزارتي العدل والداخلية لحضور هذا المؤتمر.

للتواصل مع المواطنين

الصالح يوزع مديري الإدارات بمكتبه على المحافظات

بها وهو ما اضفى نوعاً من الرضا والمبادرة لديهم لانجاز الاعمال التي تسند اليهم في المرحلة المقبلة.

وقال انه يسعى من خلال وجود ممثلين للوزارة في المحافظات إلى التواصل مع المواطنين لتلقي ملاحظاتهم واقتراحهم واقتراحاتهم في الشؤون التشريعية والعلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وسبل تعزيزها والعمل على نقل تلك النصوص للحكومة.

وأضاف انه مستمر في إعادة هيكلة الوزارة بغرض الاستفادة من كل عنصر بشري ووضعه في المكان الملائم بما يعود بالنفع على الوزارة والمجتمع والدولة.

مشروع قرار وزاري يهدف الاستفادة من الطاقات البشرية الموجودة في الوزارة من خلال توزيع مديري الإدارات في مكتب الوزير على المحافظات الست والحكومة مول في برج التحرير.

وذكر الصالح أن هذا الإجراء من شأنه تحقيق أقصى استفادة من هواء في جوانب جديدة من العمل تسعى الوزارة لانجازها في المرحلة المقبلة وهي تطبيق سياسة سمو رئيس مجلس الوزراء في تنفيذ المرسوم رقم ٢٦٥ لسنة ٢٠٠٦ في شأن نظام المحافظات.

وأوضح الوزير أنه ترك للمديرين تحديد المحافظات والمواقع التي يرغبون الالتحاق

كونا - كشف وزير الدولة لشؤون مجلس الامة عبدالهادي الصالح امس عن توجه لاصدار قرار وزاري بتوزيع مديري ادارات مكتب الوزير على المحافظات الست والحكومة مول في برج التحرير بهدف التواصل مع المواطنين وتلقي ملاحظاتهم واقتراحاتهم.

وقال الصالح في بيان صحفي انه عقد اجتماعاً مع مديري ادارات مكتب الوزير في اطار سلسلة الاجتماعات التي يعقدها لتنفيذ خطة الاصلاح الاداري داخل الوزارة والتنسيق وتفعيل العمل خلال المرحلة المقبلة.

وأضاف الوزير ان الاجتماع يسبق

السكنية: الخلف يوزع عن الفوزان

أصدر وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الإسكان بدر ناصر الحميدي قراراً بتكليف المهندس فيصل عبدالله الخلف السعيد (نائب المدير العام لشؤون التنفيذ) بالإضافة إلى عمله القيام بأعمال المهندس علي عبدالكريم الفوزان (المدير العام للمؤسسة العامة للرعاية السكنية) أثناء سفره في مهمة رسمية ضمن الوفد المرافق للوزير إلى المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة ولحين عودته.